السلسلة والتهديد

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

بنظرة شمولية تنظر الى الوضع الأمني والمعارك المتنقلة على حدود الوطن إضافة إلى الخلافات السياسية في ظل ضغوطات اقتصادية واجتماعية وسط التطورات والتحولات الاقليمية التي يشكل لبنان فيها الحلقة الاضعف بسياسته القوي بمقاومته وقد تحوّل إلى خط تماس بعد الاعلام عن حلم داعش بالوصول إلى البحر من بوابة شمال لبنان، خاصة وان بقاء العدد الكبير من النازحين السوريين يفضي على سلسلة الترابط الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والتي كانت تخرج دائما منتصرة بعد ان كانت تعتمد سياسة السير بين نقاط الأزمة عند وجود البيئة الحاضنة.

في نفس الوقت لم يكن الوضع الاقتصادي هما لذلك السياسية، وقد تحول الواقع الراهن الى أزمة وجود بالنسبة لأكثر من 70% من مكونات الشعب اللبناني، فالبقاء على قيد الحياة يبقى ضمن الاولويات الانسانية التي تدفع مقابله المجتمعات كل ثمين، فيسقط الاقتصاد ويسقط المجتمع ولا يعود للرواتب وللسلسلة التي تعكسها رونقها رغم اهميتها وانعكاسها على الاستمرارية الاجتماعية.

فلا الخدمات ولا القطاعات، ولا المستوى المعيشي اصبح هما يحجة لتهديد الحركات التكفيرية، فلا من يثير ترد الاوضاع الاقتصادية ولا من يتحدث عن هجرة العائلات خاصة ان الطاقات الشبابية ومعها فرص النمو ليس امامها سوى الهجرة في غياب فرص العمل والفضاء التلقائي على القطاعات الزراعية، السياحية والصناعية.

فعلى سعيد الخدمات يتنقل المواطن في بيروت وجبل لبنان حالياً ما يصل إلى 15% من دخله للحصول على المياه من سهارج نقل المياه والآبار والمياه المعبأة. هذا ما توصلت إليه دراسة البنك الدولي الأخيرة التي أنجزها قبيل موافقته على مشروع بقيمة 474 مليون دولار، والذي يهدف إلى معالجة أزمة المياه في بيروت الكبرى وجبل لبنان، حيث يعاني نصف سكان لبنان من شح في المياه التي تصل إلى بيوتهم بمعدل 3 ساعات يومياً فقط.

فالمشروع يأتي ضمن الخطط الدولية لدعم لبنان تنمويا بهدف التخفيف من آثار الأزمة السورية، إلاّ أنه يتناسى أن تأثيرات النزوح والضغوط الكبرى تتوزّع على مناطق البقاع، حيث يوجد أكبر عدد من اللاجئين في ظروف مأسوية، ما ينعكس سلباً على أوضاع المواطنين اللبنانيين.

ولبنان هو من الدول الأكثر عرضة لتقلبات اسعار السلع الغذائية بما فيها الزراعية، فهو مستورد صاف للغذاء حيث تعدت

الفاتورة السنوية للواردات الغذائية المليارى دولار، امبركي أي بزيادة فاقت 90% خلال السنوات العشر الماضية، والقطاع السياح، المعتمد على السياحة الترفيهية المرتبط، مضوياً بالأمن في تراجع بعد ان تكبد خسائر كبيرة منذ ثلاثة اعوام، أما الصناعة فانخفضت صادراتها بنسبة 17% في عام 2014 مقارنة مع 2013، خاصة مع ارتفاع اسعار النقل التي بلغت 800 دولار للمستوعب 40 قدم في البحر، وتضاعفت كلاف النقل الى الخليج، بالاضافة الى تضاعف كلفة المواد الاولية وقد كانت كلفة تخليص طن المواد الاولية الآتية من الخليج 7 دولارات على المعابر البرية، فاصبحت تبلغ 70 دولاراً عبر مرفأ بيروت.

والمستثمرون يفكرون بالمغادرة بعد ما لحق بهم من تراجع مالي كبير داخل مؤسساتهم وقطاعاتهم الاقتصادية، لا سيما أن العشرات من المؤسسات التجارية والاقتصادية قد أوصدت، وقد فضل العديد من أصحاب متاجر الألبسة والأحذية التروّي، قبل شراء بضاعة جديدة على أبواب الخريف والشتاء، مكتفين بما تبقى من الصيف، ومن الشتاء الماضي، فتجربة الأسواق التجارية في السنوات الثلاث الأخيرة لم تكن مشجعة.

رواتب المواطنين وحياتهم واستمراريتهم ليست من هموم السياسة، ولولا الضغوط الاعلامية لما تم لفت النظر الى القضية لتحافظ الهيئات الاقتصادية على مكاسبها التي تحتكر بها النشاطات وتستعيد عبرها الطاقات والقدرات البشرية بابخس الاسعار، لتصبح الحقوق والرواتب سلسلة تكبل المواطنين في معيشتهم والعلاقات في منازلهم بدفع فاتورة الكهرباء فاتورتين، لتصبح فاتورة المياه ما يمثل 15% من دخل المواطن.

السلسلة هي عبارة عن سلسلة مشاكل لغياب القدرة على تحقيق المساواة بين جميع الأسلاك، فكل سلك يستقل واقعه الخدماتي ويستثمره ليطلب اضافة للرواتب، بغض النظر عن التداعيات على مستوى الاقتصاد الوطني فتدور في دوامة مفرغة خاصة بوجود نظام يقدم مصالحه السياسية والشخصية والطائفية على مصالح الشعب الذي يعاني لكن رغم نظرته العدالية فانه لم يحاسب النظام على الاخطاء وعلى ظروف الفساد التي يرعاها.

المواطنين تحت مطرقة الأزمة ساماتون، خالفون ومحتوليهم اخلاق الحرقات ليزيدوا طينة الترد

الاقتصادي بلة ليست سوى ردة فعل على النقمة التي تختلج في قلوبهم وعلى الخوف الذين يعيشونه من ان تسقط البلاد بايدي التكفيريين فيكونون الضحية وبالنتيجة تتأزم الاوضاع الاستثمارية وترتفع مؤشرات الفساد والبطالة.

لا يوجد من يريد التنازل لمصلحة الوطن، والمحتل يعتبر نفسه صاحب الحق بمرور الزمن، فالمتعدين على الاملاك البحرية إعتبروا أنفسهم المفروضة على الاشغال العامة البحرية الرامية الى دفع 3 أضعاف الرسوم التي فرضها المرسوم 2522 الصادر عام 1992، ليست بالشيء الكبير، فالمبلغ 760 مليار ليرة لا يساوي حرمان المواطن من حقه في الدخول الى البحر خاصة مع إمكانية تقسيط الغرامات لـ 3 سنوات غير قابلة للتمديد.

ليس ان الدولة تعتمد في بعض الاحيان اعفاءات على الغرامات لتعطي حلاً آخراً للمتخلف عن الدفع بفرض هذا الاعفاء، قد يكون لكون المترة غير مناسبة مع نسب الاشغال المتدنية لبعض المنتجعات البحرية، ولكن هذا لا يعتبر حقاً، فيمكن اعادة التقسيط على فترات اطول، ولكن الاكتفاء بفترة 20 سنة فقط غير كاف، ويمكن للاكثر للدولة ان تعيد الملكية الى القطاع العام ولاستحصال على عروض لتشغيل هذه الاملاك دون التخلي عنها بمبالغ لتخطى مئات المرات بقيمة عادلة.

التسوية ليست من صالح الدولة، فهي مساومة على مصالح المواطن بالنسبة لمجمل المؤسسات في اي فترة نشأت، وكلما كانت فترتها طويلة، تكون قد استهلكت اكثر وقيمتها التشغيلية تكون اقل، خاصة تلك التي مر على انشائها اكثر من 20 عاما والتي تكون قيمة الاستثمارات الثابتة فيها قد استهلكت نهائيا ولا يبقى فيها سوى الارض و الواجهة المحتلة.

الاشكالية الاهم تبرز في تقييم الاملاك، فمساحة الاشغالات المرخصة التي تدفع الرسوم تبلغ مساحتها مليونين و365 الفاً و938 متراً مربعاً، وتبلغ مساحة الاشغال المخالفة مليونين و535 الف متر مربع، والمرسوم 2522 الصادر عام 1992 يحدد البدل السنوي لاشغال الاملاك العامة البحرية بنسب مئوية ترتبط بتخمين سعر الارض وهذا التخمين مجحف بحق الدولة والمواطن.

هنا يغيب مبدأ المحاسبة والمساءلة، ومبدأ العقوبة القصوى لكي لا يتجرأ أحد على القيام بامتلاءات مماثلة، المشكلة ان مما لا شك فيه ان الوقت الحالي ليس مناسب لفرض الضرائب، مع ضرورة محاسبة أي مخالف، على ان لا تضيع حقوق المواطن في اطر التسويات مع التطور التدريجي في ليطال تقريم كافة المتحلين والمعتدين على كل انواع الاملاك العامة ومنها البحرية والنهرية وسكك الحديد، والبيئة على ان يتم تحميل صاحب مخالفة غرامة مثالية وصولا الى الاستملاك أو

فرض إزالة التعديات على حساب المعتدي. ومن الطبيعي ان تشمل تلك المساحات اشغال مئات الاف الامتار عبر البلديات، المرافئ والمؤسسة العسكرية، وغيرها بشكل مخالف للقانون والتي تبلغ تقريبا حوالى 4 ملايين متر مربع، مع الاشارة الى ان الاستعمال السياحي للملك العام خلافا لغيره من الاستعمالات هو لفترة وجيزة من السنة تصل الى ثلاثة أشهر في أحسن الاحوال. ولا يسمح بإقامة إنشاءات على الملك العام البحري سوى لأغراض سياحية تصل الى 5% فقط من المساحة.

فرض الغرامات على احتلال الأملاك البحرية واجب مواطني ووطني، ويمكن ان يستفاد منه فيكفي مقارنة السعر العادل الذي يتراوح بين 10 الاف و20 الف دولار للمتر المربع وبين العشرة الاف ليرة للمتر المربع كحد أقصى الذي تدفع من قبل المحتلين للملاحظ الاستهتار الذي يلحق بحق المواطنين، هذا عدا التزوير في الخرائط والتي تبرز احداها أن الأملاك العامة البحرية على الشاطئ الممتد من جنوب دالية الروشة الى آخر الرملة البيضا تساوي أكثر من 50% من المساحة الكلية، الأمر الذي يدحض النسب التي تسوّق إعلامياً من قبل بعض المسؤولين أن هذه الشواطئ هي أملاك خاصة.

السلسلة ثمنها سيكون زيادة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 1% والتي ستؤثر في الكثير من السلع الأساسية مثل البنزين والحلوى الذين تشملهما هذه الزيادة، وستتضمن إجراءات ضريبية إضافية، بينها زيادة تعرفة الكهرباء على الشطور فوق 500 كيلوواط. بالاضافة الى الثمن الذي سيدفعه اللبنانيون على ضريبة القيمة المضافة فقط، بل سيتخلون اليوم عن أملاكهم العامة البحرية عبر تشريع جميع المخالفات البحرية.

المجتمع متأكد من ان المجلس النيابي سيشرّع تعديات على الأملاك البحرية تحت عنوان التسوية فيصبح احتلال الملك العام مقوننا، كذلك ستُنجز الحسابات النهائية للدولة عن كل السنوات السابقة من دون أي محاسبة.

فيمنع بعدها السؤال عن مسار المال العام وملكيته، فيسدد المستهلكون في لبنان ضريبة اضافية على استهلاكهم، ورسوما كثيرة على الخدمات من دون ان يحصل الموظفون والمعلمون والمتعاقدون والمتقاعدون على حقوقهم.

فالمراسيم الاستثنائية التي سمحت للمؤسسات البحرية المدعومة باستغلال الالاف الامتار من الملك العام ومن الواجهة البحرية ستكون وصمة عار على جبين المواطن الذي يقبل ويتغاضى عن حقوقه وعن المطالبة بها ولا يحاسب ولا يسائل، سيتحمل ابعادها اجيال قادمة لن ترحمنا.